

## برعاية «الرياض» إعلامياً

# تدشين تجربة ديوان الرأى بالبنية مجلس الوزراء السعودي: نظام معاملات الديوان الإلكتروني نهجاً، خلال الملتقى الثالث عشر للحكومة والخدمات الإلكترونية في دبي

## د. المهندس: نظام معاملات الديوان الإلكتروني يختصر المدة الزمنية المارفة إنجاز معظم المعاملات هنا سنتين يوماً إلى أقلها ثمانية أيام فقط

دبي - مكتب «الرياض»، علي

القحصين، محمد الخلفي:

في اليوم الثاني من ضمن فعاليات الملتقى الثالث عشر للحكومة والخدمات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي ينعقد في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتنظيمه «اتاماتكس» وترعاها «الرياض» الراعي الإعلامي السعودي الحصري، والذي شهد مشاركة كبيرة من قِبل المؤسسات الحكومية الخاصة من المملكة وخصر عدد كبير من المختصين في تقنية المعلومات والاتصالات والسذين شاركوا في مواضيع متنوعة مطروحة واستجابة لمتطلبات العصر في تحقيق أفضل الإنجازات في الحكومة والخدمات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي أصبحت أمراً واقعاً والزاماً بضرورة تحقيق مؤسسات حكومية تتميز بالمعرفة التكنولوجية الفعالة أكد علي محمد الكعالي رئيس اللجنة المختصة للملتقى عن إفساح المجال للمؤسسات الحكومية الخالجيبة لتقديم تجاربها الحقيقية عن مدى جاهزية مشاريعها بخصوص التطبيقات والخدمات والتعاملات الإلكترونية وعرض تفاصيل الإجراءات المختلفة التي اتخذت من قبلهم.

وبفضل ما تملكه اليوم المملكة العربية السعودية من أنظمة معالجة ومتابعة وإنجاز المعاملات الحكومية وبفضل توجيه ودعم كاملين من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

عبد العزيز وسمو ولي العهد وحرصاً منها على خدمة المواطنين والمقيمين وتسهيل أمورهم، قام الدكتور سعود بن عبدالرحمن المقبل مدير تقنية المعلومات في ديوان رئاسة مجلس الوزراء السعودي بتقديم دراسة ميدانية حول نظام معاملات الديوان الإلكتروني وهو عبارة عن شبكة مغلقة للمعلومات تربط مقرات الديوان في كل من الرياض، جدة، الطائف، منى، ومكة المكرمة، عبر بوابات نقل معلومات عالية السرعة وأمنة.

ولقد اختصرت بفضل هذا النظام لمدة الزمنية اللازمة لإنجاز معظم المعاملات من سنتين يوماً إلى أقل من ثمانية أيام فقط يدخل الموظف البيانات الكترونياً بعد معابنتها ويعطيها رمز التشفير Barcode لتتابعها ضمن مراحلها كافة، كما يمكن تعقب المعاملات بفضل نظام RFID الذي يسمح بتحديد مكان الأوراق الأصلية. وقد قام الدكتور سعود بن عبدالرحمن المقبل مدير تقنية المعلومات بديوان رئاسة مجلس الوزراء باستعراض تجربة الديوان حول مشروع نظام المعاملات الديوان الإلكتروني وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية تملك في الوقت الراهن أكثر أنظمة معالجة ومتابعة وإنجاز المعاملات الحكومية تطوراً في العالم، وبفضل توجيه ودعم متكاملين من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد سلمهما الله، حرصاً منها على خدمة المواطنين والمقيمين وتسهيل أمورهم، واستعرض مفهوماً نظام معاملات الديوان الإلكتروني.

ثم استعرض د. سعود بن عبدالرحمن المقبل في مداخلة طبيعية نظام معاملات الديوان الإلكتروني والذي يحتوي على أكثر من مستوى صلاحية لضمان سرية وخصوصية المعاملات وفق منصب ومهام كل موظف. (عاجل جداً... حالاً هذا) وهذا الصوت الصادر عن النظام الإلكتروني يذكر الموظف بالإسراع في إنجاز المعاملة ليتم إنجازها ومتابعتها فوراً. وسنظم المعلومات اللازمة لإنجاز المعاملة كما يذكر بأي تأخير حاصل. إن هذا النظام مودع لدى كافة الموظفين بحسب مهام الموظف، حيث يتعامل معه الجميع بلا تأخير حاصل. تسبح مهامهم، وأضاف الدكتور المقبل: تسمح سهولة استعمال النظام بالاستغناء عن أي تدريب أو إعادة تدريب مسبق، بخلاف الطريقة التقليدية التي تعتمد على العمل اليدوي وانتقال المعاملة من مكتب إلى آخر ضمن سلاسل مختلفة، وتعتمد العملية الإلكترونية الحديثة على المكننة حتى إن السلاسل بائت رقمية على الشاشة فتقدم للمستخدم متابعية حية ودقيقة لمعالجة المعاملات خلال انتقالها من موظف إلى آخر.

وذكر مدير تقنية المعلومات في ديوان رئاسة الوزراء أن «هذا النظام الحديث فوائد جمة تساعد على: ضبط وتوثيق العمل إلكترونياً تحت رقابة دائمة سواء كانت داخلية أو خارجية، تسهيل إنجاز العمل عن طريق أرشفة المعاملات إلكترونياً ومتابعتها بطريقة آلية، والحفاظ على الأوراق الأصلية للمعاملات من التلف والتداول غير المطلوب، تطوير الرقابة الذاتية بتفعيل المتابعة الآلية، ونشر مفهوم ثقافة

تستطيع مراسلة بعضها البعض عن طريق موقع الغرفة، وعن أبرز ما استفادت منه الغرفة من الخدمات الإلكترونية قال أننا حققنا سرعة في التجاوب مع الأعضاء والأداء الأفضل للخدمات.

ثم التقى السيد بيل إيوارد المدير الشريك لشركة GOV3 مختبر لندن للمعرفة بالملكة المتحدة، محاضرة بعنوان كيف تهيئ الدول المواطنين والقطاع الاقتصادي للاستفادة من الخدمات الإلكترونية المتحددة في هذا المجال، وتجيفة جعل متعلمة المواطن الخاصة مبروطة بشكل إلى بين العمل والمنزل والخدمات العامة الخاصة، وقال أنه يجب أن نرى الخدمات الإلكترونية من وجهة نظر المواطن وليس من وجهة نظر الحكومة، وفي نهاية محاضريته نوه السيد إيوارد على أهمية بناء عدة قنوات للكترونية للتحديث مع الحكومة، وأستعرض كذلك خدمات الهاتف النقال والتي أصبحت ضرورة حيوية للمؤسسات الحكومية في دول المجلس.

ثم التقى الأستاذ عصام محمد علي من شركة إيتقان محاضرة حول بناء البوابات الإلكترونية الناجحة في دول مجلس التعاون الخليجي مستعيناً بعمودج البيوان الإلكتروني.

ثم قدم الدكتور عبدالله الموسى كبير المستشارين بشركة الاتصالات السعودية ورقة العمل حول شبكة البيانات لشركة الاتصالات السعودية استعرض من خلالها عدداً من الاحصائيات عن الخدمات التي تقدمها شركة الاتصالات السعودية وكيف تم الارتقاء بشبكة الأعمال الأعمال الخاصة بها والهيكال الهندسي للخدمات القممة، ومن الاحصائيات

في مجال الحكومة الإلكترونية حيث قال ان البداية كانت في عام ٢٠٠٢ باستخدام اسم للخدمات التجارية ليصبح بعد ذلك للاركة المسجلة لهم ثم تحدث عن الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الغرفة التجارية لموظفيها قبل الجمهور، وقال

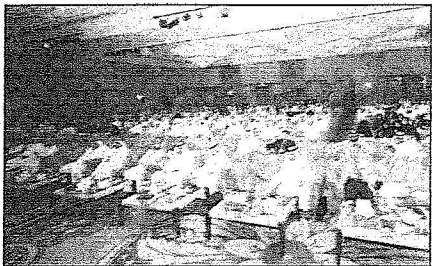
انه منذ ثلاث سنوات تم استبدال أجهزة الفاكس بخادم للفاكسات، ومن خلال موقع الغرفة على الإنترنت بالإمكان إرسال رسائل SMS إلى الموظفين جميعهم أو بتخصيص الإرسال إلى أناس معينين، وشدد على أن البريد الإلكتروني في الغرفة مثل الهاتف لا يمكن الاستغناء عنه، وتحدث عن بعض الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الغرفة للجمهور، ويتم تكديرهم ألياً بموعد انتهاء عضويتهم، وقال جميع الشركات المسجلة كأعضاء في الغرفة



د. سعود الفيز

المخيل في القائمة تأتي بعدها في الترتيب مملكة البحرين في المركز الثالث والخمسين، ثم قطر في المركز الثاني والستين، تليها الكويت في المركز الخامس والسبعين، وبعدها صعدت المملكة العربية السعودية من المركز التسعين في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ إلى المركز الثمانين، وأخيراً عمان في المركز الثاني عشر بعد المئة، وتبلغ عدد الدول المقيمة مائة وسبعاً وتسعين دولة.

ثم توالت جلسات المنتدى حيث قدم الأستاذ محمد النعيمي نائب المدير العام لتكنولوجيا المعلومات وعلاقات الأعضاء بغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي ورقة بعنوان «مستقبل الخدمات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي وكيف يمكن لصناع القرار تحقيق النجاح، تحدث خلالها حول تجربة غرفة صناعة وتجارة أبو ظبي



جانب من المشروع

الحرص على إنجاز الأعمال مما يزيد العمل جدية وفعاليتها، تفعيل المراسلات الإلكترونية بحيث تتخطى عاملي الزمان والمكان مما يساعد على اتخاذ القرار بسرعة زمنية قياسية، التوفير في استهلاك الأوراق وتأمين بيئة أكثر راحة في العمل. المحافظة على أمن المعلومات والغاء أي تدخل خارجي، من خلال استخدام شبكة اتصالات خاصة، التسهيل على المواطن والمقيم عن طريق خدمات تسهيل متابعة معاملته من مكان إقامته ان رغب مثل الرد الهاتفي الليلي ورسائل الهاتف المكتفل وأجهزة الاستعلام الآلي ، كما أكد الدكتور الفيز على أن نظام معاملات البيوان الإلكتروني هو قفزة نوعية في عملية التحديث الإداري نحو خدمة أفضل للمعاملات الإلكترونية الحكومية الحديثة. هذا وقد افتتح جلسات المنتدى ليوم أمس الأحد الدكتور عبدالله الريوحي مستشار تقنية المعلومات لمنظمة الإسكوا بعنوان من أين ينبغي أن نبدأ للاستفادة من مشاريع الحكومة والخدمات الإلكترونية وهل هذه المواضيع تعني شيئاً للمواطنين والقطاع الاقتصادي دون معرفة تكنولوجيا مسبقة، واستعرض مفهوم e-Gov مع التأكيد على إعادة تعريفه لجعله أكثر شمولية وكفاءة واقتصادي وليس مجرد تقني، والأسباب التي تجعل الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية في دول مجلس التعاون مختلفة عن أجزاء كبيرة من العالم، ثم تحدث عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ كانت دول الخليج تحتل مراتب متوسطة من القائمة مقارنة بالتقرير لعام ٢٠٠٤ إذ كانت الإمارات في المركز الثاني والأربعين متصدرة بذلك دول

المصدر : الرياض

التاريخ : 28-05-2007 العدد : 14217

الصفحات : 59 المسلسل : 482

التي قدمها الدكتور الموسى قال أن عدد المشتركين في الخطوط الثابتة وصل إلى يقارب من ٣,٩ ملايين مشترك، بينما وصل عدد مشتركى الهاتف النقال إلى ١٤ مليون خط، فيما غطت شبكة الهاتف النقال ٩٥% من المناطق المأهولة بالسكان في المملكة، وغطت شبكة الإرسال كلا من الأردن ومصر والسودان واليمن وسلطنة عمان، والإمارات وقطر والبحرين والكويت. بعدها استعرض الشبكة الحالية والمستقبلية للاتصالات والهيكل التنظيمي للخدمات التي سوف تقدمها شركة الاتصالات السعودية للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

بعدها قدم السيد رياض باجو ورقة عمل بعنوان معايير وتأثير المعاملات الإلكترونية على مبادرات الحكومة الإلكترونية أوضح فيها أن المعاملات الإلكترونية تعني القدرة على تبادل المعلومات والطلبات والبرود إلكترونياً بين الأطراف المختلفة.

واختتمت جلسات المنتدى بورقة عمل قدمها الأستاذ خالد الزنجالي نائب المدير العام والمدير المباشر للقطاع الإلكتروني بوزارة التعليم العالي بعنوان مراكز القبول بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان الفوائد والتحديات في السنة الأولى للتشغيل. وتتواصل اليوم الاثنين فعاليات اليوم الثالث للمنتدى بالحديث حول عدة محاور تتركز حول التطبيقات المتكاملة الناجحة لمشاريع الحكومة الإلكترونية، وسيتم من خلال الجلسات مناقشة أفاق الإبداع في الحكومة الإلكترونية لبلدية دبي، والمعايير والنماذج الإلكترونية لمشاريع الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون.